

€ TRAINING

الوهنر الخاص بالصياغة القانونية للعقود

24 - 28 مارس 2025
ميونخ (ألمانيا)



الوئهر الخاص بالصياغة القانونية للعقود

رمز الدورة: C1285 تاريخ الإنعقاد: 24 - 28 مارس 2025 دولة الإنعقاد: ميونخ (ألمانيا) - التكلفة: 5850 يورو

مقدمة عن المؤتمر:

يهدف هذا المؤتمر إلى توفير منصة للتبادل العلمي والمهني، وتعزيز مهارات المشاركين في صياغة العقود بما يتوافق مع المعايير القانونية الدولية.

أهداف المؤتمر:

في نهاية المؤتمر، سيكون المشاركون قادرين على :

- معرفة القوانين والمبادئ التي تحكم صياغة العقود.
- تطوير المهارات العملية في صياغة ومراجعة العقود بفعالية.
- ضمان توافق العقود مع القوانين المحلية والدولية.
- مناقشة التحديات القانونية المعاصرة في صياغة العقود وسبل التغلب عليها.

الفئات المستهدفة:

- المحامون والمستشارون القانونيون.
- أعضاء الهيئات القضائية.
- مدراء العقود والمشتريات.
- المدراء التنفيذيون.
- الأكاديميون والباحثون في المجال القانوني.

محاور المؤتمر:

الوحدة الأولى:

المبادئ الأساسية للصياغة القانونية للعقود:

- فهم الأنواع المختلفة للعقود وأهميتها القانونية.
- تحديد العناصر الأساسية اللازمة لإنشاء عقد صحيح.
- كيفية صياغة بنود العقود بوضوح ودقة لتجنب النزاعات.
- استخدام اللغة القانونية الصحيحة في صياغة العقود.

- تحليل عقود حقيقية وتحديد النقاط الأساسية فيها.

الوحدة الثانية:

الجوانب القانونية في صياغة العقود:

- فهم التشريعات التي تحكم العقود في مختلف الدول.
- كيفية تحديد الالتزامات والحقوق بوضوح في العقود.
- استراتيجيات التفاوض للوصول إلى عقود متوازنة وعادلة.
- إدراج بنود حماية الملكية الفكرية في العقود.
- التحديات القانونية في صياغة العقود الإلكترونية.

الوحدة الثالثة:

المخاطر وإدارة النزاعات في العقود:

- كيفية تحديد المخاطر المحتملة وإدراج بنود للتعامل معها.
- صياغة بنود فعالة لإدارة النزاعات في العقود.
- استخدام التحكيم والتسوية البديلة لحل النزاعات.
- تحديد وتوزيع المسؤولية القانونية بين الأطراف.
- استعراض حالات عملية للنزاعات وكيفية التعامل معها.

الوحدة الرابعة:

التعديلات وإنهاء العقود:

- كيفية إدراج إجراءات لتعديل العقود بشكل قانوني.
- صياغة بنود تتعلق بإنهاء العقود بطرق قانونية.
- إدارة العقود طويلة الأجل والتحديات المرتبطة بها.
- استراتيجيات إعادة التفاوض على العقود القائمة.
- تحليل حالات حقيقية لتعديل وإنهاء العقود.